مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد 15 (العدد 4) 1414 هـ - 1994م.

# الخلافة (في العصر المملوكي) بين الفقه والواقع

د. علي حيدر*

□ ملخص □

يعالج هذا البحث، باقتضاب، موضوع الخلافة في العصر المملوكي، إذ يبدو أن ما أحاط الخلافة الاسلامية من تبجيل واحترام بلغ حد التقديس، قد تعرض للانهيار.

فقد رأى بعض الفقهاء أن الخلافة ليست أمراً ضرورياً أو مقدساً في الاسلام، إلا أن كثيراً من الفقهاء ومنهم أتباع العقيدة الأشعرية خاصة كانوا يدافعون عن الصورة التقليدية للخلافة.

أقام السلاطين المماليك الخلافة العباسية في مصر ليستغلوا وجودها لتحقيق مآربهم السياسية. ويبدو أن بعض السلاطين حاولوا إلغاء الخلافة رسمياً، لكن خوفهم من أن تستغل القوى الاسلامية الأخرى ذلك، منعهم من الإقدام على إلغائها.

ويبدو أن ظروف الخلفاء تحسنت في عصر المماليك البرجية، حتى أن منصب السلطان عرض على الخليفة مرتين، لكن هذا التحسن لم يكن ناتجاً عن تعديل سياسة المماليك نحو الخلفاء بل كان ناتجاً عن ظروف طارئة فرضتها عوامل داخلية.

على كل حال وجد بعض الخلفاء أنفسهم متورطين في نزاعات النظام المملوكي، مما أدى بهم إلى السجن أو المنفى أو إلى الإقامة الجبرية في أحسن الأحوال.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

لم يترك القرآن الكريم والسنة النبوية قواعد ثابتة وواضحة، تحدد للمسلمين طريقة اختيار قائدهم، وطريقة انتقال السلطة، الا ما كان من الحض على الشورى. ومنذ عهد الخلفاء الراشدين، وبعد اغتيال الخليفة الثالث تحديدا، أثيرت قضية السلطة، وقضية وجوب وجود قائد يتزعم الأمة وقد اعتقدت معظم الفرق الاسلامية بوجوب وجود زعيم للأمة، يسير أمورها، ويحل النزاعات بين أفرادها، ويطبق الشريعة. لكن بعضهم رأى عدم جدوى وجود هذا القائد، اذا تمكن أفرادها من حل خلافاتهم بأنفسهم. هذا ما رآه المتكلم أبو بكر الأصم، وما رآه الخوارج في بدء أمرهم، وقبل أن يؤمروا عليهم عبد الله ابن وهب الراسبي[1].

كان غياب القواعد الواضحة لانتقال السلطة في الاسلام سببا في ازدياد الانشقاق بين المسلمين، عند انتقال الخلافة من خليفة الى آخر. وكان ذلك وراء اشتعال كثير من الفتن والحروب[2]. ثم ألقت الأمة الاسلامية مقاليدها الى الخليفة، بعد أن أصبح نظام الحكم وراثيا، منذ أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان. بعد ذلك أخذ الخلفاء يستبدون بالسلطة، ويرغمون الناس، بحد السيف أحيانا، على مبايعتهم، ومبايعة من يختارونه لخلافتهم. نتج عن ذلك أن قلة قليلة جدا من الخلفاء قد انتخبت وفقا للتشريع الاسلامي، وأقل منهم هؤلاء الخلفاء الذين طبقوا قوانين الشريعة، واحترموا العهد بينهم وبين رعيتهم. هكذا اعتمدت سلطة الخليفة، في أغلب الأحيان، على قوة السلاح أكثر منها على الشورى والانتخاب[3].

استطاع الأمويون، على الرغم من كثرة الحروب والفتن الداخلية، الاحتفاظ بوحدة الأراضي الاسلامية. ومع مجيء العباسيين كان انفصال الأندلس عن جسد الأمة. وقد توقف الخلفاء العباسيون عن أن يكونوا حكاما فعليين منذ اغتيال المتوكل عام 247هـ.

وبعد عام 334هـ انتقلت سلطات الخليفة الى الأمراء البويهيين، ومن ثم الى السلاطين السلاجقة الذين خلفوهم عام 447هـ. وقد ترك الأمراء الشيعة من بني بويه بعض السلطات الفعلية للخليفة، بينما سلبهم السلاطين السنة من السلاجقة جميع سلطاتهم بلا استثناء. وكان القادة العسكريون الأجانب يتنازعون النفوذ والسيطرة، ويطرد أحدهم الآخر تحت نظر الخليفة المجرد من كل سلطة، بينما كان عدد السلطنات المستقلة يزداد باطراد، على الرغم من اعتراف هذه السلطنات بخلفاء بغداد[4].

في القرن الربع الهجري، كان هناك ثلاثة خلفاء يتنافسون، ويحكمون مناطق مختلفة من العالم الاسلامي؛ الخليفة العباسي في بغداد، والخليفة الأموي في قرطبة،

والخليفة الفاطمي في القاهرة. كان هذا الأخير يمثل المذهب الشيعي،بينما ادعى خليفتا بغداد وقرطبة زعامة المذهب السني. وعلى الرغم من أن نفوذ قرطبة لم يتعد، عمليا، حدود الأندلس، فان العباسيين والفاطميين خاضوا معارك مواجهة وقع معظمها في بلاد الشام.

تبدو، اذا، مسيرة الخلافة في الاسلام في تناقض واضح مع ما جاءت به الشريعة الاسلامية. هذا ما لاحظه كثير من الفقهاء، لكن يبدو أنهم كانوا غير قادرين أن يعلنوا، للمسلمين، أن الخلافة،التي تمثل تراثهم، كانت في الحقيقة خارجة عن الاسلام. لذلك فقد اخترعوا ما سموه (قانون الضرورة) الذي يسمح لأشخاص لايملكون الصفات المطلوبة، بأن يحكموا الأمة الاسلامية.

كان الغزالي (ت 505 هـ) من هؤلاء الفقهاء. فقد أعلن، في كتابه(الاقتصاد في الاعتقاد)، أنه في حال استمالة تولية امام شرعي، يحمل الصفات المطلوبة، يجب الاعتراف بسلطة زعيم عسكري قادر على حماية الاسلام وأرضه، لأن ذلك هو أقل الشريعة[5].

ويعتقد الغزالي أن الرجل صاحب القوة والنفوذ يمكن له أن يعين الخليفة. وقد اعتمد هذا المبدأ على امتداد التاريخ الاسلامي عندما احتكر العسكريون الأجانب جميع السلطات، وانتزعوها من الخليفة، وكذلك فعل السلاطين المماليك[6].

**الفقهاء والخلافة في العصر المملوكي:**

بعد الاجتياح المغولي لبغداد، بدا أن هالة القدسية التي أحاطت مؤسسة الخلافة قد تبددت. وبدأ بعض أشهر فقهاء الاسلام، في العصر المملوكي، يعيدون النظر في هذه الخلافة، كما رسمها لهم أسلافهم، ونقضوا بعضا من الآراء التي وصلت اليهم حول هذا الموضوع.

كانت الصفات التي يجب أن يتمتع بها الخليفة مصدر خلاف بين هؤلاء الفقهاء. فابن كثير يرى أن يكون الخليفة ذكرا، راشدا، مسلما، حرا، عادلا، عالما، مجتهدا، رجل حرب، سليم الروح والجسم[7]. بينما يشترط ابن خلدون، في شخص الخليفة، العلم، والعدالة، والكفاية، وسلامة الحواس. أما ابن يتيمة فيرى أنه من غير المعقول أن يطالب الخليفة بصفات مثالية، وبصفات جسدية وعقلية وأخلاقية كالتي يريدها الفقهاء التقليديون. ويذهب الى أنه يجب ألا يحمل الخليفة صفات تزيد عن تلك التي نشترطها في الشاهد لقبول شهادته[8]. ولم يعد هؤلاء الفقهاء، ككثير من أسلافهم يتمسكون بشرط انتماء الخليفة الى قريش، ولا سيما بعد السيطرة الأجنبية على الخلافة[9].

لعل ابن يتمية من أشهر فقهاء عصره، ومن أكثرهم أصالة. وهو عندما يعالج قضية الخلافة يذكر الخوارج، ويهاجم كثيرا من آرائهم، لكنه لا يهاجم مبدأهم

الديموقراطي والعادل الذي ينكر الشخصية الاجبارية للخلافة. فهو، كما ذكرنا، يعترض على الصفات المثالية التي يوجب بعضهم توافرها في شخص الخليفة. وهو يشك أيضا في مبدأ اختيار الخليفة، لأنه يرفض، كما يبدو، أن يرى السلطة العليا حكرا على سلالة أو أسرة بعينها، وبالتالي فهو لا يرى حصر الخلافة في قريش أمرا واجبا(10). كما يرى أن الخلافة الواحدة والموحدة، التي تضم الأمة الاسلامية كلها، ليس لها سند، لا في القرآن ولا في السنة. فالقرآن يأمر بطاعة الله، ورسوله، وأولي الأمر. لكنه لا يحدد عدد هؤلاء الذين يجب على المسلمين طاعتهم، ولا شخصياتهم(11). لكن ابن يتمية يصر على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية الله(12). هكذا يمكن القول: ان ابن يتمية يرفض التصور التقليدي للخلافة، الذي روج له الأشاعرة؛ كالماوردي، والفراء، والغزالي، وفخر الدين الرازي، وبدر الدين جماعة.

أما تاج الدين السبكي، فعندما يتعرض لموضوع أهل السلطة في عصره، يضع الخليفة على رأس هرم السلطة، يليه السلطان. وهو لا يناقش موضوع السلطة نفسها، لأن الفقهاء قد أشبعوا هذه القضية دراسة ونقدا، لكنه يطلق على السلطان اسم الامام الأعظم. وهذا أسلوب غير مباشر يعترف فيه السبكي بالموت الفعلي لمؤسسة الخلافة في عصره(13).

خصص ابن خلدون، في مقدمته، فصلا لما أثاره موضوع الخلافة من انشقاقات عند المسلمين. وهو يشير الى غياب القواعد الشرعية التي تبين كيفية اختيار الخليفة، مما كان سببا في وقوع أزمات خطيرة هزت كيان العالم الاسلامي. ثم يؤكد أن منصب الخلافة، وطريقة اختيار الخليفة صارا موضوع اجماع شكله المؤهلون لاختيار الخليفة. لكنه يذكر، غير مستنكر، أن بعض الفقهاء يؤيدون امكانية تعيين امامين معا، اذا كانت الدولة مترامية الأطراف، بحيث يتعذر حكمها على امام واحد(14). ثم يؤكد ابن خلدون أن طاعة الخليفة أصبحت واجبا دينيا(15). لذلك يهاجم من يدعو الى الثورة على السلطان، من الفقهاء خاصة، بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو يتهم هؤلاء بأنهم يلبسون لباس التقى والورع، ويورطون الأمة في فتن، يلقى الناس فيها حتفهم خطأة آثمين. ويذكر أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتم في ظروف ملائمة، ولا يكون بالتهور واشعال الفتن(16). وعلى الرغم من اعترافه بأن الخلافة تحولت الى ملكية حقيقية، الا أنه يذهب بعيدا عندما يعطي الخليفة الحق في اختيار ولي عهده من بين أفراد أسرته، لأن الأمة التي توليه ثقتها، عليها أن تثق في حسن اختياره لولي عهده. ويبدو أن هذا الرأي ناتج عن نظرية ابن خلدون في العصبية، لكن ذلك لا يسوغ

له القول: ان حق الخليفة في اختيار خلفه، هو أيضا صار موضوع اجماع لدى الفقهاء، ومثل لذلك باختيار معاوية بن أبي سفيان لابنه يزيد لخلافته، وهي أول حالة وراثية للسلطة في الاسلام(17).

ان ما يذكره ابن خلدون في موضوع الخلافة يتضمن آراء نستغرب صدورها عن عالم جليل، ومفكر لامع مثله. فهل نسي أن التصور التقليدي للخلافة، كما يراها هو، لم يكن موضوع اجماع في يوم من الأيام، ولم يكن الا مصدرا للخلافات والصراعات الداخلية. ان الأمة لم تستشر في اختيار الخليفة نفسه، فكيف لها أن تقبل باختياره لولي عهده، ان لم يكن ذلك بالقهر والقوة(18)!... وهل نسي هذا العالم الجليل ما أحاط باختيار يزيد، وليا للعهد، من ترغيب وترهيب. ثم ان ابن خلدون يدعو الى سلبية سياسية مطلقة، والى طاعة عمياء لأصحاب السلطة والسلطان، دون أن يحدد للأمة متى يستطيع أفرادها القيام بالثورة على السلطة القائمة، ولا طريقة ذلك. ومن الغريب أن سيرة حياته تناقض ما ذهب اليه من استسلام كامل للسلطان، فقد كان أحد الفقهاء الذين وقعوا على فتوى تقضي بقتل السلطان برقوق بعد سجنه في الكرك، مع أنه كان مستشاره للشؤون المغربية، ومن المقربين اليه بعد وصوله الى مصر عام 784هـ.

على كل حال، كان القسم الأكبر من الفقهاء، وعامة المسلمين، متعلقين بالصورة التقليدية للخلافة. فالأسلوب الذي يذكر فيه كثير من المؤرخين المسلمين سقوط خلافة بغداد يعطينا فكرة واضحة عن الشخصية المقدسة للخلافة التي كانت راسخة في أذهان عامة المسلمين. فخلال السنوات القليلة التي سبقت اجتياح المغول لبغداد شهدت المنطقة العربية بعض الظواهر الطبيعية؛ منها رياح شديدة جردت الكعبة من ردائها، وظهور ألسنة هائلة من النيران في جبال عدن، وحدوث رعد شديد في المدينة المنورة مدة يومين كاملين، تلاه زلزلة، وثورة بركان قرب مكة، وخسوف القمر، وكسوف الشمس. كما وقعت بعض الأحداث العارضة؛ كهجوم صليبي على دمياط، وحدوث حريق هائل في حلب، وحريق آخر في مسجد النبي(ص) في المدينة(19). وقد وجد بعض المؤرخين في ذلك نذير شؤم، يدل على قرب نهاية الخلافة في بغداد. من هؤلاء أبو شامة، وابن كثير، وتاج الدين السبكي، والسيوطي، وهم، باستثناء أبي شامة، ولدوا بعد وقوع هذه الكارثة. لكن هذا التفسير يؤكد تعلق مثل هؤلاء الفقهاء بالخلافة في شكلها التقليدي. وهو يبدو نوعا من المبالغة التي لا تستند الى عقل أو منطق. ويروى أن بعضهم قال لهولاكو الوثني: انه اذا سفكت قطرة دم واحدة من دم الخليفة، فلن تشرق الشمس مدة سبعة أيام. فسأل القائد المغولي العالم

نصير الدين الطوسي عن ذلك، فأجابه هذا الأخير: ان الخليفة انسان. هذه الرواية لا تستند الى منطق، وهي تحتاج الى أدلة تدعمها. فهولاكو كان يعرف أن الخليفة انسان، وأن هناك خلفاء قبله، قتلوا بطرق متعددة. وربما كان في هذا القول شيء من التحامل على الطوسي لتحميله وزر دم الخليفة، كما حمل بعضهم كارثة بغداد للوزير ابن العلقمي باتهامه باستدعاء هولاكو، والتآمر معه ضد الخليفة. وهذه أقوال قد تكون بدوافع مذهبية ودينية؛ وهي تحتاج الى دليل ساطع[20].

على الرغم من أن السيوطي متأخر نسبيا عن رفاقه، الا أنه كان من أشد أنصار الخلافة في شكلها التقليدي حماسا. وقد أعلن أن الذي يسيء معاملة الخليفة سيلاقي عقابا عاجلا ينزله به الله تعالى. يؤيد قوله هذا بمثال يضربه لنا، وهو ما جرى للسلطان الناصر محمد بن قلاوون. فقد نفى هذا السلطان الخليفة الى مدينة قوص حيث تركه يموت هناك، ولم يحترم ارادته بتعيين خليفته، ونصب فردا آخر من الأسرة العباسية. ويرى السيوطي أن الله ابتلاه بموت الأمير أنوك، أحب أولاده الى قلبه. وبعد ثلاثة أشهر من ذلك مات السلطان نفسه تاركا أولاده يتحاكمون من بعده عاقبة اثمه، لأن من تولى منهم السلطنة كان مصيره اما عزل سريع، أو قتل بحد السيف[21]. ويبدو أن السيوطي قد نسي، في غمرة حماسه الشديد، العوامل التي أسهمت في سقوط سلالة بني قلاوون، ونسي كذلك ما ورد في القرآن الكريم من أنه لا تزر وزارة وزر أخرى. ويختم السيوطي فصله عن الخلافة مؤكدا أن ازدهار الدين والعلوم مرتبط بالخلافة دائما. فهذا الازدهار نجده حيث تكون عاصمة الخلافة، وهو ينتقل بانتقالها[22]. ربما كان هذا الاستنتاج في غير محله، لكنه يعطينا فكرة واضحة عن تعلق الوسط المحافظ بالهيكل العام للخلافة، وهو يتيح لنا فهم دور هذه المؤسسة في التفكير السياسي والديني للفقهاء والمؤرخين المحافظين، حتى بالنسبة للسيوطي الذي عاصر السنوات الأخيرة من العصر المملوكي.

لم يقتصر الأمر على الفقهاء والمؤرخين، بل كان الخلفاء أنفسهم يحاولون ترسيخ فكرة الشخصية الاجبارية للخلافة كلما سنحت لهم فرصة، ولاسيما في العصر المملوكي حين اهتزت هذه الفكرة أكثر من أي وقت مضى. مثال ذلك خطبة الخليفة الحاكم بأمر الله[23](ت 701هـ)، ثاني خلفاء بني العباس في مصر. فقد استهل خطبته هذه بتذكير جماهير المسلمين بأن الامامة فرض في الاسلام[24]. أما ابنه وخليفته المستكفي[25](ت 740هـ)، فقد كرر هذا المبدأ في ظروف مختلفة. حدث ذلك عندما تنازل السلطان الناصر محمد بن قلاوون عن العرش، للمرة الثانية، عام

708هـ. فقد وجد هذا الخليفة نفسه متورطا في الأزمة، بعد أن أجبره الأمير بيبرسي الجاتكير سلطانا، وأن طاعته من طاعة الخليفة، وطاعة الخليفة من طاعة النبي(ص)، ومن عصاه فقد عصى ابن عمه النبي أبا القاسم[26]. كذلك كان يفعل الخليفة المستعين الذي تولى مهام الخلافة والسلطنة معا عام 815هـ. فقد اعتاد أن يبدأ كتبه بالاشارة الى أنه ابن عم سيد الأنبياء، الذي تتوجب طاعته على كل مخلوق[27].

ربما كان تكرار الخلفاء لنظرية وجوب الخلافة في الاسلام، في العصر المملوكي، محاولة منهم لحمل الناس على التمسك بهم، بعد أن صارت الخلافة اسمية، مجردة من كل سلطة فعلية. لكنها ظلت، مع ذلك، محاطة بالوقار والاحترام في أغلب الأحيان. فقد كان اسم الخليفة يذكر على المنابر، ويسك على النقود، كما كان الخليفة يستقبل المسؤولين السياسيين والفقهاء، ويحتل أعلى درجة في المواكب العامة، والاحتفالات الرسمية. أما على الصعيد المادي، فكان الخليفة يتلقى راتبا مقبولا، يعتمد مقداره على كرم السلطان وجوده. لكن ثروته لم تكن لتقارن بثروة السلطان، أو بثروة أحد كبار الأمراء. ومن المؤكد أنه كان يعيش في بحبوحة، مقارنة بما كانت عليه حال الفقهاء.

من جهة أخرى، كانت الخلافة في القاهرة تلقى التأييد والاحترام خارج حدود الدولة المملوكية. ويبدو أن عددا من الدول الاسلامية اعترفت بخليفة مصر، وأرسل اليه الوفود، ليطلب أمراء هذه الدول أو سلاطينها منحهم الألقاب، وتقليدهم المناصب. من ذلك ما فعله السلطان العثماني بايزيد الأول، سيد الروم والروميلي والذي كان يحاول فتح القسطنطينية. فقد أرسل الى القاهرة سفارة عام 796هـ يطلب من الخليفة العباسي تنصيبه سلطانا على الروم[28]. كما يروي ابن بطوطة أن السلطان محمد شاه كان يكن للخليفة احتراما كبيرا، وكان يرسل اليه الهدايا طالبا منه أن يمنحه لقب سلطان الهند[29]. ولم يكن هذان السلطانان بحاجة الى موافقة الخليفة حتى يحصلا على ألقابهما، لأنهما كانا قد نالاها فعلا بحد السيف، لكن طلبهما كان دليلا على اعترافهما بخلافة العباسيين في القاهرة.

على الرغم من ذلك كله فقدت الخلافة في القاهرة كثيرا من بهائها، وفقد الخلفاء سلطاتهم كلها، ولم يبق لهم الا أمور شكلية تتعلق بأمور الدين وتطبيق الشريعة. ولا جدال في أن قيام الخلافة العباسية في القاهرة، على يد الظاهر بيبرس، لم يكن لدوافع دينية فحسب، وانما استخدمها بيبرس، وخلفاؤه من بعده، لأهداف سياسية خدمت السلطة المملوكية. ومن أهم هذه الأهداف اعطاء نظام المماليك صبغة شرعية في داخل السلطنة، وفي خارجها، ولا سيما بعد أن حاول الحفصيون في تونس، قبل

الظاهر بيبرس، أن يجعلوا أنفسهم خلفاء بعد سقوط بغداد[30]. وقد اتهم كثير من المؤرخين والباحثين سلاطين المماليك باستغلال الخلافة لأغراض سياسية، وبأنهم جردوا الخليفة من كل سلطة فعلية. لكن تصرف هؤلاء السلاطين كان منطقيا، اقتضته الطبيعة البشرية. كان السلاطين متعطشين للسلطة، بعد أن وصلوا اليها بالدم والنار، كما كانوا حديثي عهد بالاسلام، لم يدخل الايمان قلوبهم بعد، لذلك لم يكونوا ليقبلوا بالتنازل عن السلطة الى رجال اصطنعوهم بأنفسهم، ويدينون لهم بوجودهم، وبألقابهم، وفي كسب عيشهم. اذا، كان من الطبيعي أن يستغل سلاطين المماليك مؤسسة الخلافة لصالحهم. وهناك دلائل تشير الى أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، والسلطان برقوق قد أوشكا على فعل ذلك، في وقت من الأوقات، لكن ربما منعهما من ذلك استمرار وجود التأييد والاحترام للخليفة في داخل السلطنة، وفي خارجها، وربما خشيا أن تستغل ذلك احدى الدول الاسلامية المنافسة، فتحتضن الخليفة، لتستغله بدورها في تحقيق مصالحها.

## الخلفاء في بداية الفترة البرجية(العهد الشركسي):

أخذ وضع الخلفاء يتحسن في تلك الفترة، لأن الظروف السياسية تطورت في هذا الاتجاه. فقد أشار المقريزي الى أن المتوكل[31](ت 808هـ) كان أول خليفة عباسي في مصر يمتلك أطيانا وأراضي وثروة كبيرة[32]. وكان أيضا أول خليفة عرضت عليه سلطات السلطان نفسه[33]. حدث ذلك بعد أن عزله السلطان برقوق وسجنه بتهمة التآمر عليه مع بعض الأمراء وزعماء البدو. ويرى ابن حجر العسقلاني أن هذا الحادث كان سبب ثورة الأمير يلبغا الناصري والأمير منطاش الحاجي، التي أدت الى سقوط برقوق وسجنه عام 791هـ[34]. وينقل المؤرخون أن يلبغا هذا أعلن للخليفة أنه قام بما قام به دفاعا عن الخلافة، وأنه عرض عليه أن يتولى سلطات السلطان بنفسه. لكن الخليفة امتنع عن ذلك حذر التورط في مكايد الأمراء، واقترح تولية الطفل حاجي شعبان من سلالة بني قلاوون[35]. أما ابنه وخليفته المستعين بالله فلم يقتد بوالده، بل قام بدور استثنائي في تاريخ الخلافة المملوكية. جرى ذلك في عام 815هـ عندما ثارت جماعة من الأمراء، بقيادة الأمير شيخ المحمودي[36](ت 824هـ)، ضد السلطان فرج بن برقوق.

بادر الخليفة الى خلع السلطان فرج، وأعلن القاضي ناصر الدين بن الديم[37] بأنه فاسق، مبتدع، زنديق. واتفق الثائرون على اسناد مهام السلطان الى الخليفة نفسه. رفض هذا الأخير عرض الأمراء خشية انقلاب الأمر عليه، لكنه عاد وقبل عرضهم، بعد الحاح الأمراء ومبايعتهم له

بأيمان مغلظة. ثم جرت مراسيم تنصيبه في دمشق، بحضور جميع الأمراء الثائرين، والموظفين الآخرين. بعد ذلك قام الخليفة السلطان بتعيين حكام الولايات، وكتب الى أمراء التركمان والبدو يعلمهم بما جرى، ويطلب بيعتهم. لاقت هذه المناسبة تأييدا وحماسا شديدين من قبل الفقهاء عامة والمحافظين خاصة، واعتبروها بداية لعودة الخلافة الى سابق مجدها. وقد عبر عن ذلك ابن حجر العسقلاني بنظمه قصيدة في هذه المناسبة، مدح فيها الخليفة السلطان، وهاجم السلطان السابق، ملصقا به جميع المثالب والشرور[38]. لقيت دعوة الخليفة الى خلع السلطان فرج استجابة واسعة، فوجد السلطان نفسه وحيدا بعد أن تخلى عنه أنصاره، فلجأ الى حلب. وهناك ألقي القبض عليه، وأعدم بقرار من القاضي ابن العديم[39]. بعد عدة أسابيع وجد الأمراء أنفسهم في ورطة؛ فالخليفة السلطان يمارس سلطاته بجد وعزم، فخافوا من العواقب، وسرعان ما تناسوا أيمانهم المغلظة التي أقسموها للخليفة، فأجبروه على التنازل عن سلطانه الى الأمير شيخ المحمودي، ثم عزلوه من الخلافة أيضا.

من الواضح أن وصول الخليفة الى منصب السلطان كان حادثا عارضا، وفي ظروف استثنائية خلقتها صراعات الأمراء فيما بينهم. وكان هؤلاء يستغلون، كأسلافهم، شخص الخليفة لترجيح كفتهم، لأنهم كانوا يدركون بأن المعسكر الذي يضم الخليفة هو الذي ينتصر في أغلب الأحيان. أما ما عدا ذلك، فلم يكن المماليك ليقبلوا بأن يقودهم شخص غريب لا ينتمي الى أبناء جلدتهم، ولو كان هذا الشخص هو الخليفة نفسه الذي يمثل، نظريا، أعلى سلطة في الدولة. لقد كان ابن خلدون مصيبا في نظريته حول العصبية، لأن عنصر العصبية كان محور هذه الأحداث. فقد افتقد الخليفة الدعم العسكري الذي لم يكن في معسكره، ولا في أبناء جنسه من العرب. كما نلاحظ أنه في الحالتين التين عرض فيهما الأمراء منصب السلطان على الخليفة، كان هذا المنصب خاليا بسبب تناحر الأمراء؛ ففي عام 791هـ تنازع الأميران يلبغا الناصري ومنطاش الحاجي السلطة بعد سقوط برقوق، ولم يتمكن أحدهما من تصفية الآخر. وفي عام 815هـ كانت الظروف مشابهة؛ فالأمير شيخ المحمودي كان في صراع مع خصمه الأمير نوروز. وعندما تمكن الأول من ابعاد الثاني بدأت متاعب الخليفة.

خلاصة القول: كانت الخلافة في العصر المملوكي أداة استخدمها النظام لتحقيق أهدافه. فقد أوجدها، واستغلها في جميع الميادين، وبفضل هذه المؤسسة فرض المماليك أنفسهم كحماة للاسلام في داخل الدولة، وفي خارجها. كذلك استخدم المماليك هذه الخلافة في حل نزاعاتهم

الداخلية، مستغلين شخص الخليفة لكسب التأييد الشعبي والعسكري. لكن ذلك لم يمنع بعض الخلفاء من أن يحاولوا كسر الطوق، محاولين الاستفادة من خلافات الأمراء ونزاعاتهم. لكن مساعيهم لاقت الفشل، وقمعت محاولاتهم بعنف. هكذا كان هناك خلفاء يعزلون، أو ينفون، أو يسجنون، ليتم استبدال رجال آخرين بهم من السلالة العباسية.

من جانب آخر، هزت الظروف السياسية والدينية، في العصر المملوكي خاصة، الشخصية المقدسة للخلافة التي رسمتها القرون السابقة، فضعف تعلق الناس بها، وأخذ بعض الفقهاء يعيدون النظر بما أحاط هذه الخلافة من نظريات. بالمقابل ظل أتباع العقيدة الأشعرية أكثر الأطراف تعلقا بالصورة التقليدية للخلافة، وحاولوا الدفاع عن هذه الصورة، ربما بدافع الاحترام لفقهائهم المشهورين كالماوردي، والغراء، والغزالي، والرازي الذين أسهموا، بقوة، في رسم الصورة التقليدية للخلافة الاسلامية.

## الحواشي:

(1)- ابن أبي حديد((نهج البلاغة))، المجلد الأول/215.

(2)- ابن خلدون((المقدمة))، 355/1.

(3)- ربما كانت هذه الحال سببا دفع بعض الفقهاء الى تعديل بعض الآراء والنظريات التي تتعلق بهيكل الخلافة. انظر Sourdel: l islam medieval, 157.

(4)- المرجع السابق 156-157.

(5)- Gardet: la cite musulmane: 178

(6)- المرجع السابق 179. و Sourdel: l islam medieval, 151

(7)- الصابوني((مختصر تفسير ابن كثير))، 51/1.

(8)- Laoust: Al_ Syiyasa Sarceya; XXXIII.

(9)- ابن خلدون((المقدمة)) 344/1.

(10)- Laoust: Al_ Syiyasa sariyce; XXXI.

(11)- المرجع نفسه؛ XXXIII.

(12)- Laoust: Essai; 316_317.

(13)- السبكي((معيد النعم))، 13-16.

(14)- يؤيد هذا الرأي، خاصته، الفقيه المتكلم أبو اسحق الشيرازي الأصفهاني، وامام الحرمين الجويني في كتابه((الارشاد)). انظر ابن خلدون((المقدمة)) 355/1.

(15)- ابن خلدون((المقدمة)): 287/1.

(16)- المصدر السابق، 365/1.

(17)- المصدر السابق، 365/1.

(18)- حول الشخصية الاجبارية للخلافة، نذكر هنا، بمقال علي عبد الرازق بعنوان(الاسلام وقاعدة السلطة). وهو مقال مثير للجدل، سبب طرد كاتبه من مجمع العلماء في القاهرة، ومحاكمته. ترجم ليون برشي هذا المقال الى الفرنسية، ونشره في المجلة الاسلامية عام 1933 و عام 1934. كما طبع هذا المقال، حديثا، مع وقائع المحاكمة التي تلت صدوره - دراسة ووثائق بقلم د.محمد عمارة-المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط 1988/2.

(19) السيوطي، حسن المحاضرة، 46/2-48.

(20)- أشاد ابن كثير، وهو من المحافظين، بالطوسي، وبمكانته العلمية. ثم ذكر ما نسب اليه من أنه حث هولاكو على قتل الخليفة، وعلق على ذلك قائلا: ان هذا ليس من أخلاق العلماء، وكأنه ينفي عنه هذه التهمة. انظر((البداية والنهاية))، 268/13 . أما أبو الفداء فلم يذكر شيئا عن هذا الموضوع عندما ترجم

للطوسي. انظر المختصر؛ 8/4.

(21)ـ السيوطي،((حسن المحاضرة))؛ 58/2.

(22)ـ المصدر السابق: 73/2.

(23) انظر ترجمته في: المقريزي((الخطط)): 243/2، والسيوطي((حسن المحاضرة)) 52/2-54.

(24)ـ ذكر السيوطي هذه الخطبة في((حسن المحاضرة)): 53/2.

(25)ـ ترجمته في((حسن المحاضرة)): 2/ بعد ص48.

(26)ـ المصدر السابق: 48/2.

(27)ـ المصدر السابق: 68/2.

(28)ـ المصدر السابق: 76/2.

(29)ـ ابن بطوطة((رحلات)): 248/3.

(30)ـ حدث ذلك عام 657هـ، بموافقة شريف مكة ابن أبي نمي(ت 701هـ)، وبسعاية المتصوف المشهور ابن سبعين. وكان يمكن أن يكون لذلك نتائج خطيرة، لو لم يقم السلطان بيبرس باعلان الخلافة في القاهرة عام 659هـ. انظر
Laoust: les schismes; 283.

(31)ـ انظر ترجمته في المقريزي((الخطط)) 243/2.

(32)ـ المصدر السابق 243/2، والسيوطي((حسن المحاضرة)) 67/2 و
Gaudefory_Demombynes
: La Syrie: XXIV.

(33)ـ يذكر ابن الوردي أن مسؤوليات السلطان عرضت على الخليفة الحاكم بأمر الله عام 748هـ، لكنه رفض ذلك خشية اغتياله. من المفروض أن يكون ذلك قد جرى خلال أزمة الحكم عام 747هـ التي انتهت بعزل الملك الكامل شعبان واغتياله.
أبو الفداء((المختصر في أخبار البشر))؛ 149/4.

(34)ـ حول هذه الثورة انظر: المقريزي((السلوك في دول الملوك)) مجلد3ـ قسم 173/1 ـ 174؛ وابن تغري بردي((النجوم الزاهرة)) 274/11، 333، 334-337.

(35)ـ السيوطي((حسن المحاضرة)) 68/2.

(36)ـ ترجمته في المقريزي((الخطط)) 243/2.

(37)ـ ترجمته في السيوطي((حسن المحاضرة)): 122/2.

(38)ـ السيوطي((حسن المحاضرة)) 69/2-70.

(39)ـ المصدر السابق: 68/2.

## فهرس المصادر والمراجع


أ ـ المصادر:

- ابن أبي حديد: شرح نهج البلاغة احياء التراث العربي ـ بيروت -

لبنان ـ أربعة مجلدات.

ـ ابن بطوطة: رحلات ابن بطوطة.

صدر في أربعة أجزاء باللغة العربية مع الترجمة الفرنسية.

Collection Unesco, Paris, 1979.

ـ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة.

القاهرة بلا تاريخ الجزء الحادي عشر.

ـ ابن يتمية: السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية.

الترجمة الفرنسية التي قام بها هنري لاوست، بيروت، 1948.

ـ ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون.

اصدار كاتر مير- بيروت ـ في ثلاثة أجزاء.

ـ ابن كثير: البداية والنهاية.

مكتبة المعارف ومكتبة النصر ـ بيروت والرياض ـ 1966. الجزء الثالث عشر.

ـ أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر.

دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت ـ لبنان. في أربعة أجزاء.

ـ السبكي(تاج الدين): معيد النعم ومبيد النقم.

دار الحداثة ـ بيروت ـ 1983.

ـ السيوطي(جلال الدين): حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة.

مطبعة الموسوعات ـ بلا تاريخ ـ مجلدان.

ـ المقريزي(تقي الدين):ـ السلوك في دول الملك ـ

طبعة دار الكتب ـ القاهرة ـ 1970ـ المجلد الثالث.

ـ المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار- المعروف (بخطط المقريزي)

مكتبة المثنى ـ بلا تاريخ ـ جزءان.

بـ ـ المراجع:

الصابوني(محمد): مختصر تفسير ابن كثير.

بيروت ـ بلا تاريخ ـ صدر في ثلاثة أجزاء.

المراجع الأجنبية

_ Gardet(L.): La cite musulmane:

Paris 1954.

_ Gaudefory_ Demombynes:

La Syrie a l epoque des mamelouks

Paris 1923.

_ Laoust(H.):

_ Essai sur les doctrines Sociales et politiques

d Ahmad Ibn Taymiya.

These d Etat. Le Caire 1939.

_ Les Schismes dans l islam.

Payot, Paris, 1965.

_ Al_ Siyiasa al_ Sar iya fr islah al_ ra i

wa_ l_ ra iya.

Traite de droit puplic. Beyrouth, 1948

_ Sourdel(D.)_ L islam medieval.

P.U.F., 1979.

# RÉSUMÉ

*Il semble que la conception classique Califat est ebranlee a l epoque mamelouk. Certains fuqaha contestent quelques theories de l institution califate que les acharites soutiennent, et dont les califes rappellent souvent son caractere obligatoire.*

*neanmoins, la majeure partie des fuqaha et de la population reste fidele a l image classique du Califat.*

*Le regime mamelouk a, sans doute, restaure le Califat au Caire pour des fins politiques, car le Califat garde un certain prestige a l interieur et a l exterieur de l empire mamelouk.*

*La situation materielle de certains califes s ameliore surtout a la fin de l epoque bahride. Des califes sont amenes a intervenir dans les crises du pouvoir. Les emirs leur offrent le sultant, mais ils refusent cet offre par crainte de retour de la situation, car les emirs n acceptent jamais d etre gouvernes par quelqu um etranger a leur clan. Entraines dans les troubles politiques de cette epoque, la plupart des califes finissent leur jours en prison, en exile, ou en residence surveille.*